وهو فيما نعلم أوفى حد للفعل على أساس تركيبي من حيث إنّه يفصله من بعض الأسماء التي تنافس الفعل في شغل وظيفة المسند. بقي أن ننظر في حدّ الحرف بعد أن تناولنا حدّ الفعل.

إن الترابط المنطقي بين حدود الأقسام الثلاثة هو الذي يفسّر تعرض الجرجاني لحد الحرف في معرض شرحه لحد الفعل. ويهمّنا من الاحتراز الثالث، هذا التعريف للحرف الذي ورد في إطار تدعيم حدّ الفعل وبيان صحته وهو قوله: «احتـــراز من الحرف لأنّه لا يكون مسندا ولا يسند إليه».

وبهذا الشاهد تكتمل تعاريف الأقسام الثلاثة على أساس تركيبي فالاسم ما جاز أن يكون مسندا ومسندا إليه، وائتلف من نوعه كلام دون حاجة إلى قسم آخر. والفعل ما كان مسندا مقدما على ما أسند إليه في الحكم والتقدير والحرف ما لم يكن لا مسندا ولا مسندا إليه.

لم ينفرد أبو علي الفارسي أو شارحه الجرجاني بهذا الحدّ التركيبي للحرف إذ أننا نجد في تعريف ابن الحاجب للحرف، أو في شرح الرضي له تصريحا بهذه المقاييس التركيبية. ولكن هذا التصور التركيبي للحرف لا يظهر دائما بصفة مباشرة ويرد في إطار شرح تعاريف، تبدو قائمـــة على المعنى أو هكذا يدلّ ظاهر لفظها [1].

يقول ابن الحاجب:

«الحرف ما دلّ على معنى في غيره ومن ثمّ احتاج في جزئيته إلى اسم وفعل».

ويقول الرضي:

«والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها، وقد يكون اللّفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف بالألف واللام وقد يكون جملة، ومن أجل أن معناه في غيره احتاج في كونه جزء كلام إلى اسم، كالتنوين في زيد قائم، أو فعل نحو "قد" في "قد قام زيد" فكلّ واحد من الكلامين المذكورين مركّب من

1 سيتضح وجه هذا الاحتراز في القسم الخامس عند بحث الوحدات الدنيا الدالة.